رفضاً للتمويل الأجنبي للنشاط الأهلي

موقف جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية

عمر السباخي
وأشرف البيومي *

تساؤلات عن التمويل الأجنبي

أصبحتْ قضيةُ التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية، ولاسيما منظّماتُ حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي بل وفي العديد من دول الجنوب، موضوعًا ساخنًا للحوار. وتَبْرز أهميةُ الموضوع عندما يتّضح لنا كيف تستغلّ الإدارةُ الأميركية وحلفاؤها شعاراتِ «حقوق الإنسان» و«نشر الديموقراطية» لممارسة المزيد من الضغوط على حكوماتٍ «معتدلة،» مستغلّةً اعوجاجَها لمزيدٍ من الابتزاز ولفرض مواقفَ مذلّةٍ أمام شعوبها، أو لإزالة حكومات وقياداتٍ منتخَبةً ديموقراطيًا. والأمثلة على الممارسة الأخيرة كثيرة، ومنها:

- المحاولاتُ الفاشلةُ لإزالة حكومة هوجو شافيز الشعبية في فنزويلا عن طريق الانقلابات العسكرية أو تشجيع وتمويل قوًى داخليةٍ لاستغلال الدستور من أجل عزله.

- احتلالُ العراق عامَ ٢٠٠٣ ومحاولةُ إخضاع شعبه بارتكاب أبشع الجرائم وأكثرها انتهاكًا لحقوق الإنسان.

- إسقاط القوات الأميركية حاكمَ هايتي المنتخَبَ ديموقراطيًا أرستيد عامَ ٢٠٠٤، بالتعاون مع فرنسا وكندا، وباستخدام قوًى محلية مناهضة للديموقراطية، بل وأفرادٍ معروفين بانتهاكهم الصارخ لحقوق الإنسان، وبالتضامن مع رجال أعمال أميركيين...

وكلّ ذلك يتمّ تحت شعارات التحرير والبناء ونشر الديموقراطية.

كيف يُمْكن إذًا أن يصدِّق عاقلٌ أنّ الإدارة الأميركية يمكن أن تموّل منظماتٍ من أجل الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن أنّ نتصوّر أنّ الاتحاد الأوروبي صادقٌ في دفاعه عن هذه الحقوق، حين يَصْمت إزاء الجرائم البشعة التي ترتكبها حليفتُه إسرائيل كلَّ يوم؟ أليس من المنطق أن يكون هناك موقف فعّال وواضح إزاء هذه الجرائم قبل التشدّق بنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؟ وكيف نفسِّر التمويلَ الأوروبي لهذه الأهداف النبيلة إلاّ بكونه توزيعَ أدوارٍ لتحقيق الأهداف نفسها، وإنْ بأسلوبٍ أكثرَ ذكاءً وأقلَّ فجاجةً؟

لقد تعرَّضتْ جمعيَّتُنا لإغراء التمويل الأجنبي في فترة مبكّرة من نشأتها في منتصف السبعينيات، لكنّها رفضتْه في حسم وإصرار. وكلّما طُرح الموضوعُ أعاد مجلسُ إدارة الجمعية نقاشَه بموضوعية وجدّية، وانتهى دائمًا إلى رفض التمويل الأجنبي أيًا كانت مصادره. والأمرُ بالنسبة إلينا ليس مسألةَ انغلاقٍ فكري، خصوصًا أنّ الذين يحذِّرون من مغبّة التمويل الأجنبي ويرفضونه هم في الوقت نفسه من دعاةِ التحالفِ مع كل القوى الشعبية العربية والدولية المناهضة للهيمنة والعنصرية والداعية إلى احترام حقوق الإنسان في فلسطين والعراق ومصر وأمريكا ذاتها وفي كل مكان. كما أن المسألة ليست مجردَ التشبُّث بموقف مبدئي، رغم أهمية ذلك.

لقد استند رفضُنا للتمويل (رغم حاجتنا الملحّة إلى الدعم المالي) إلى أسباب منطقية في بداية الأمر، ثم دَعَمتْه حقائقُ موضوعيةٌ ونتائجُ عمليةٌ متراكمة. وكلّ ذلك أكّد صحّةَ موقف الجمعية الرافض للتمويل الأجنبي، والإصرار على الطريق الصعب والصحيح في الاعتماد على التمويل الأهلي (رغم محدوديّته بسبب حصار أجهزة الأمن). وقبل أن نوجز حيثيات رفضنا للتمويل الأجنبي نرى من الضروري أن نبحث قليلاً في منهج معالجة القضية التي نحن بصددها.

فعلى سبيل المثال، هل نتناول المسألةَ جزئيًا بأن نشيرَ إلى عنت الحكومات التي تضع كافةَ العقبات أمام عمل أهليّ حقيقي، لكي نَخْرج بنتيجة مريحة وهي أنّه لا سبيل إلاّ التمويل

* - رئيس الجمعية المذكورة، ونائبُ رئيسها، على التوالي.

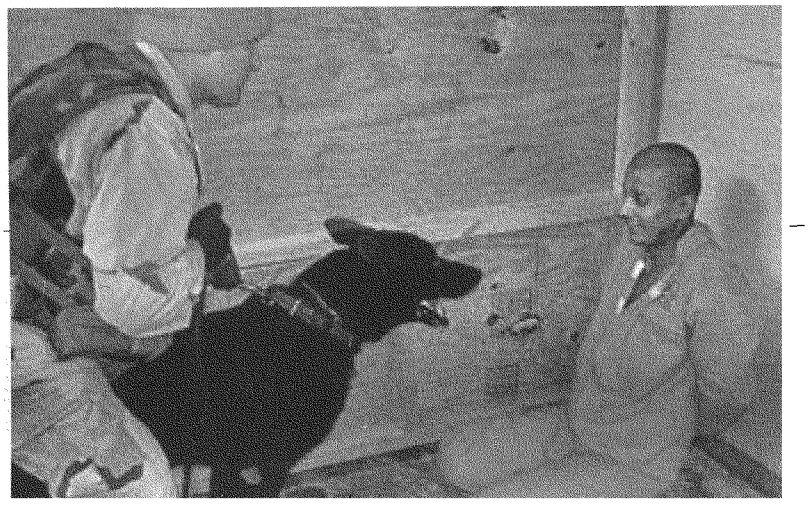

كيف يمكن أن يُصدِّق عاقل أن الإدارة الأميركية، التي تنتهك حقوق الإنسان في العراق وغيره، يمكن أن تموّل منظمات من أجل حقوق الإنسان؟

الأجنبي؟ وهل يكون هدفُنا قاصرًا على بعض الإنجازات هنا أو هناك، دون مراعاة **للوسيلة** التي نَسْلكها؟ ألا يشكّل هذا الأسلوبُ إهمالاً كبيرًا لما يَخْلقه التمويلُ الأجنبي من ديناميكية تؤدّي إلى التبعية للقوى الموّلة الآن أو لاحقًا، ناهيك عن الخضوع لبرنامج أولوياتها الذي قد يتناقض مع أهدافنا تمامًا، حتى وإنْ تلاقت الأهدافُ الجزئيةُ شكليًا؟ أليس من المهمّ الأخذُ في الحسبان دورَ المنظمات الموّلة في احتواء بعض المثقفين الوطنيين، وما يؤدّي ذلك من تفتيتٍ لأيّ نواة تَجْمعهم؟ أليس جليّاً أنّ القيادات التي تَبْرز على الساحة من خلال التمويل الأجنبي تَخْتلف في نوعيتها عن تلك التي تَظْهر من خلال العمل الأهلي التطوعي؟ ألا يمثّل هذا اختراقًا حقيقيًا للمجتمع وقلبًا للأوضاع الصحيحة، حيث تَبْرز القياداتُ الملتصقةُ بالجماهير من خلال العمل التطوعي الأهلي لا العمل المدفوع الأجر أجنبيًا؟ ومَن الذي يقيِّم فائدةَ ومساوئَ التمويل الأجنبي لمنظمةٍ ما؟ وهل يُمْكن قادةَ هذه المنظمات أن يقوموا بذلك، أم أنّ هناك تناقضًا صارخًا في المصلحة؟ وهل صحيح أنّ هناك تباينًا أساسيًا بين أهداف الجهات الموّلة المختلفة ، مثلاً بين التمويل الأميركي والأوروبي؟

أسباب موضوعية للرفض!

إنّه من السهل أن يُتَّهم مَنْ يثير مثلَ هذه التساؤلات بالفكر التآمري، وذلك لتتفيه المواقف ونبذِها وللهروبِ من البحث في هذه التساؤلات. القضيةُ ليست مسألةً متعلقةً بأمانةِ الذين يحصلون على التمويل، ولا بمدى نفوذ ونوعية قيادات المنظمات الموّلة، ولا حتى ببعض الفوائد الظاهرة والمباشرة المتعلّقة بنشاط هذه المنظمات، ولا أيضًا بمقارنة الجهات الموّلة بعضها ببعض من أجل تفضيل هذه على تلك. إنّها مسألة مرتبطة بمدى الإضرار بالمجتمع من قِبل قوًى تسعى إلى الهيمنة عليه من خلال تبنّي منظّماتٍ تابعةٍ لها (على الأقلّ من حيث التمويل والبرامج) وعن طريق إضعاف العمل الأهلي الوطني المستقلّ. وهنا تلتقي القوى المهيمنةُ المحليةُ مع قوى الهيمنة الأجنبية في هذا الهدف، ولكنّها تختلف بشدة مع الأخيرة في محاولاتها إضعافَ الدولة وإرغامَها على قبول هذه المنظمات. وفي المقابل لا تكفّ الحكوماتُ المحلية عن محاولاتها احتواءَ هذه المنظمات، كما حدث مؤخّرًا مع إشراك بعضها في المجلس القومي لحقوق للإنسان الذي شكّلته الحكومةُ المصريةُ.

إنّ تبنّي قضايا هامّة وجذّابة مثل حقوق الإنسان، والتمييز الطائفي، وحماية حقوق مجموعات عرقية مثل النوبيين، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل،... من أجل النفوذ إلى المجتمعات لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، قد أثْبت نجاحَه وفعاليتَه. ولطالما استخدمه المستعمِرُ سابقًا، ويستخدمه الإمبرياليون الجدد بكفاءة عالية، بالتعاون مع الليبراليين المحليين الذين يُطْلق عليهم أحيانًا «المارينز العرب.» ويستطيع القارئ أن يراجع على سبيل المثال تاريخَ الصندوق القومي (الأميركي) للديمقراطية كما جاء على موقع الصندوق نفسه: www.NED.org والذي سننقل منه ترجمةً لبعض المقتطفات في آخر هذا المقال.

إنّ الأسباب الموضوعية لرفضنا التمويلَ الأجنبي هي الأسبابُ عينُها التي جَعَلَتْنا نحذِّر من مغبّةِ ما يسمّى بـ «المعونة الأميركية» الملتصقة باتفاقات كامب دايڤيد منذ ربع قرن، وها نحن نجني ثمار هذه السياسة الحمقاء: تراجعًا شديدًا لاستقلالنا الاقتصادي والسياسي والأمني، ومعاناةً معيشيةً للسواد الأعظم من الشعب المصري في حين جَنَتْ قلّةٌ ثرواتٍ طائلةً وهَرَّبت أموالاً كبيرةً إلى الخارج. ومن المستغرَب أن يسوِّق دعاةُ التمويل الأجنبي اعتمادَ الدولة على المعونة الأجنبية لتبرير حصولهم على التمويل الأجنبي. فمن البدهيات أنّ مَنْ له

. عمر السباخي
وأشرف البيومي .

الجمعيات المموَّلة أجنبيًا تُقْحم قضايا تعتبرها المجتمعاتُ المموِّلة مهمةً، بعكس مجتمعاتنا

السيطرةُ المالية واليدُ العليا في تمويل المنظمة **هو** الذي سيَفْرض أولويّاته وأجندتَه على نشاطها، مهما كان دهاءُ وحسنُ نوايا القائمين على تلك المنظمة. وقد لا يكون ذلك بصورة مباشرةٍ آنيةٍ أو بدرجةٍ كاملة، وإنما سيجيء الوقتُ الذي تصبح فيه أجندةُ الطرف المموِّل في قائمة نشاط المنظمة. وبذلك تَضيعُ القضايا الملحّةُ التي ينبغي أن يدور حولها نشاطُ المنظمة، وتتصدّرُ النشاطَ أولوياتٌ هامشيةٌ ـ بل ربما يتحوّل النشاطُ إسقاطًا من مجتمعات أخرى ذاتِ ظروفٍ أو خصوصياتٍ مختلفة.

وقد ظَهَرَ هذا الخطرُ جليًا في نشاطِ بعض جمعيات حقوق الإنسان المموَّلة أجنبيًا، إذ أَقْحمتْ على المجتمع قضايا تَعْتبرها المجتمعاتُ المموِّلةُ مهمةً، بعكس مجتمعاتنا، مثلَ حقوق المثليين. كما أنّها تناولتْ قضايا أخرى لا شكّ في أهميتها مثلَ حقوق المرأة، ولكنْ من منظور ضيّق اختزاليّ، بدلاً من اعتبارها جزءًا من قضية مجتمع يعاني كلُّ أفراده من انتهاكات خطيرة لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنّ خطورة هذا المنهج تَكْمن في تفتيت قضايا المجتمع بعيدًا عن المعالجة الشاملة، وبذلك تغيب جوانب أساسية مثل المسار الاقتصادي أو نهج التبعية لقوى الهيمنة الأجنبية. كما تَكْمن في تشتيتِ جهودِ المهتمّين بالعمل العامّ، ومنع بلورة الكتلة الحرجة اللازمة لقيادةِ تَغييرٍ حقيقي.

والأخطر من ذلك أنّ بعض المنظمات المموَّلة أجنبيًا انصاع إلى توجيهات أجنبية، فشَجَبَ العمليات الاستشهادية واعتَبَرَها انتهاكًا لحقّ من حقوق الإنسان. بل وحاولتْ بعضُ هذه المنظمات تعويقَ مساواة الصهيونية بالعنصرية في مؤتمر ديربان عامَ ٢٠٠٢. وهذا يَفْضح بعضَ أهداف هذه المنظمات وأولوياتها. كما أنّ بعض قادة المنظمات المموَّلة أجنبيًا سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا أداةً دعائيةً في يد مسؤولين في الإدارة الأميركية التي تَنْتهك حقوقَ الإنسان في العراق كلَّ يوم ـ وفضائحُ أبو غريب ما زالت ماثلةً في الأذهان.

ولا بد أن نشير أيضًا إلى أنّ التمويل الأجنبي الذي لا يتميز بالشفافية أو المحاسبة المالية الجادة يَفْتح المجالَ للانحراف المالي. فضلاً عن أنّه يتيح الفرصةَ للاجتذاب المالي لشخصياتٍ معروفةٍ بوصفهم مستشارين وغيرَ ذلك، وإلى دعوة أعداد أكبر لحضور مؤتمرات عامة يسعى إليها البعضُ بدعوى الوجود «على الساحة» ـ وبذلك يُعطي التمويلُ الأجنبيُّ مصداقيةً زائفةً لهذه المنظّمات.

ثم إنّ أحد أهداف العمل الأهلي هو بناءُ القدرة **الذاتية** للجمعيات، وأن تكون قوةُ هذه الجمعيات مستمدّةً من أعضائها ومن مصداقيتها ومواقفها المبدئية. هكذا يعتاد الناسُ العملَ الجماعيَّ الأهليَّ الذي يؤدّي إلى توليد ثقة الناس بأنفسهم، فيتواصل عطاؤهم وتتراكم خبراتُهم ويصبحون قوةً فعالةً في المجتمع، فيعتدل الميزانُ ولا تَجُور السلطةُ على حقوق الشعب. إنّ جوهر الديمقراطية الحقيقية هو المشاركة في القرارات، والشفافية، والتوازن بين كافة القوى، والمراقبة الشعبية، وضمان حرية وحقوق الجميع دون أيّ استثناء، واختيار الشعب قياداتِه بحريةٍ وعلى كافة المستويات. إنّ من نتائج الديموقراطية الأصيلة وأهدافِها التفعيلَ الأقصى لكلّ قوى المجتمع وكافة طاقاته. ومن ثمّ فإنّ أحدَ التساؤلات الهامة هو: هل يحقّق التمويلُ الأجنبي هذه الأهدافَ أمْ يعوّقها أو يساهم في إجهاضها؟ إنّنا نرى أنّ التمويل الجاهز من جهات أجنبية يَجْعل المشاركةَ الأهليةَ غيرَ ضرورية، بل تصبح الأولويةُ للعمل الدعائي والنشاطات الشكلية بهدف ملء التقارير لضمان استمرار التمويل. وهذا لا يعني أنّ المنظّمات التي تتلقى التمويلَ ليست لها بعضُ الإيجابيات، ولكنّ هذه الإيجابيات تتضاءل أمام السلبيات والمخاطر التي أشرنا إليها.

حاولتْ بعضُ المنظّمات المموَّلة أجنبيًا تعويقَ مساواة الصهيونية بالعنصرية في مؤتمر ديربان

الصندوق القومي للديموقراطية: مقتطفات

والآن نعطي بعضَ المقتطفات من موقع «الصندوق القومي (الأميركي) للديموقراطية» NED دون أيّ تعليق، علمًا بأنّ هناك معلوماتٍ بدأتْ تتراكم في هذا الصدد سنحاول جَمْعَها حتى تكون مزيدًا من الحقائق في متناول الجميع.

«... بعد الحرب العالمية الثانية، واجَهْنا تهديداتٍ لحلفائنا من الدول الديموقراطية، فلجأْنا إلى طرق مقنَّعة وذلك بأن أَرْسلنا ـ سرّاً ـ مستشارين وأجهزةً وتمويلاً لدعم صحف وأحزاب تحت الحصار في أوروبا. وعندما عُرف في الستينيات أنّ بعض المنظَّمات الخاصة الأميركية تَحْصل على تمويل سرّيّ من المخابرات المركزية الأميركية لشنّ حملات فكرية في المحافل الدولية، قَرّرتْ إدارةُ الرئيس جونسون إنهاءَ هذا التمويل، وأَوصتْ بإنشاء آليةٍ خاصةٍ وعلنية لتمويلِ نشاطاتٍ ما وراء البحار... وفي عهد الرئيس كارتر أصبح الاهتمامُ بحقوق الإنسان محوريًا في السياسة الخارجية الأميركية... وفي نهاية السبعينيات اقترح... إنشاء منظمة غير حكومية شبه مستقلة هدفُها نشرُ حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة حقوق الإنسان والحرية لتقديم المعونة المالية والتقنية للمنظّمات غير الحكومية في الخارج ، مثل مؤسسات الـstiftungen المُلْحَقة بالأحزاب الألمانية... وفي عام ١٩٧٩، في عهد الرئيس ريجان، أُنشئت المؤسسة الأميركية السياسية لنشر الديمقراطية في العالم... واقتُرِحَ إنشاء الـ NED لتمويل ونشر الديموقراطية في العالم ورُصِدَ حوالى ٣١ مليون دولار لهذا الغرض، وكان التنسيق مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية البشرية ـ ومن أهدافها تشجيعُ تنمية الديمقراطية بالتناسق مع مصالح أميركا والمجموعات التي تَحْصل على المعونة. وقد زَوَّد الكونجرسُ الأميركي تمويلاً خاصًا للـ NED للقيام بمبادرات ديموقراطية، بما في ذلك في بولندا عن طريق منظمة التضامن العمالية Trade Union Solidarity وشيلي ونيكاراجوا... وشرق أوروبا للمساعدة في المرحلة الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي بورما وجنوب أفريقيا والصين والتيبت وشمال كوريا والبلقان... وبعد ذلك قامت الـ NED بمعونة عدد من المجموعات المدنية، بما في ذلك تلك التي لَعِبَتْ دورًا أساسيًا في الانقلاب الانتخابي في خريف ٢٠٠٠. ومؤخّرًا، بعد سبتمبر ١١، رُصِدَ تمويلٌ خاصٌّ للدول التي تحتوي كثافةً سكانيةً مسلمة في الشرق الأوسط و أفريقيا وآسيا...»

خاتمة: دور الحكومة

لكلّ هذه الأسباب مجتمعةً، فإنّ «جمعية أنصار حقوق الإنسان بالإسكندرية» تَرْفض أيَّ تمويل أجنبي، وتضع العبءَ الأكبرَ في هذا الموضوع على الحكومة لا على المتلقّين للتمويل الأجنبي وحدهم. فوزارةُ الشؤون الاجتماعية تستطيع بسهولة منحَ إعانات مناسبة للجمعيات الأهلية من ميزانية الدولة التي يساهم في إيراداتها دافعو الضرائب من الشعب، دون أيّ شروط أو قيود سوى المراقبة المالية لضمان الشفافية والأمانة.

الإسكندرية